

مصدر عسكري رفيع ينفي وجود تمرد أو احتجاجات داخل الجيش



السبت 14 أبريل 2012 م

نفي مصدر عسكري مصري رفيع وجود تمرد أو احتجاجات في صفوف ضباط الجيش، الذي يدير قادته البلاد، عقب خلع الرئيس السابق حسني مبارك.

وقال المصدر في تصريحات خاصة لـ "الشرق الأوسط" اللندنية اليوم السبت، تعليقاً على تقرير بثه وكالة رويترز عن محاولات للتغيير داخل الجيش، إن "هذه الأنباء عارية تماماً عن الصحة"، مشيراً إلى أن ضباط مصر "على قلب رجل واحد".

ونشرت الوكالة قبل يوم تقريراً خاصاً مطولاً قال فيه إن 500 ضابط من قوات الدفاع الجوي قد قاموا باحتجاج محدود في أكتوبر الماضي، ونقلت على لسان ضابط اكتفت بالإشارة إلى رتبته قوله إن "الصفوف في الجيش يعانون مثل باقي المصريين، خصوصاً في جزئية رفع مستوى المعيشة مثل باقي المجتمع المصري" تركيز ثروة الجيش في يد أقلية، الضابط لازم يصل لرتبة معينة حتى يبقى له نصيب في الثروة".

وأيدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو مكون من 19 ضابطاً من أصحاب الرتب الرفيعة في الجيش، شؤون البلاد منذ خلع مبارك عن السلطة، ونقل صلاحياته إلى المؤسسة العسكرية التي خرج منها مبارك ورؤساء مصر السابقين.

ونفي مصدر عسكري رفيع ما نقلته روいترز جملة وتفصيلاً، قائلاً إن "المدرسة العسكرية المصرية لديها ثوابت وطنية مبنية على العطاء، أبناؤها تربوا على العمل من أجل المصلحة العليا للوطن، وجميعهم من ضباط وصف وجند القوات المسلحة على قلب رجل واحد من أجل مصر ولتعبر المرحلة الانتقالية وهي قوية شامخة، ولن ينال أحد من عزيمة أفراد القوات المسلحة، الذين عاهدوا الله والوطن على حمايتها".

وذكرت روبيتز أن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المشير محمد حسين طنطاوي، ورئيس الأركان سامي عنان، تحركاً لاحتواء إحباط الضباط، فعقدا اجتماعات منتظمة مع وحدات عسكرية، في محاولة لرفع الروح المعنوية وطمأنة الجنود بأنه سيتم رفع رواتبهم ومعالجة مشاكلهم.

وأيدى الجيش بنوكاً وشركات سياحية ومزارع ومحطات لمعالجة المياه وسلسلة من محطات الوقود وشركات مقاولات وشركات استيراد، والشركات التي يملكها الجيش منفرداً معفاة من الضرائب ويعمل بها المجندون.

وحاول المجلس العسكري تحسين المؤسسة العسكرية وميزانيتها عبر وثيقة دستورية تولى الإشراف عليها نائب رئيس الوزراء السابق، علي السلمي، في ما عرف بـ "وثيقة السلمي"، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بعد رفض القوى السياسية للوثيقة التي طرحت نهاية العام الماضي.

الشرق الأوسط